

Distr.: General
4 November 2022
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثانية والأربعون

23 كانون الثاني/يناير - 3 شباط/فبراير 2023

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5
و21/16*

زامبيا

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

تمهيد

يسرني أن أقدم التقرير الوطني للجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل. ويُظهر التقرير كيف واصلت زامبيا تنفيذ التزاماتها المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي إطار الجهود التي تبذلها زامبيا للتقيد بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتعزيزها والوفاء بها، خلال الفترة قيد الاستعراض، أعطت الأولوية لاستعراض الإطار التشريعي المتعلق بالحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، اللذين يشكلان شرطاً أساسياً لتعزيز الديمقراطية.

وبالإضافة إلى ذلك، وتعزيزاً للحق في المشاركة في الشؤون العامة والحق في التصويت، عدلت زامبيا قانون العملية الانتخابية لتيسير تصويت الأشخاص المحتجزين بصورة قانونية. وفي هذا الصدد، صوت جميع السجناء المؤهلين لذلك لأول مرة في الانتخابات العامة لعام 2021.

وأودّ أن أذكر أن زامبيا واجهت تحديات متعددة خلال تنفيذ الجولة الثالثة شملت الأزمة الاقتصادية العالمية، والقيود المالية التي واجهتها احتياجات مختلفة مثل إجراء الانتخابات العامة لعام 2021، والإنفاق غير المخطط له الذي نجم عن معالجة قضايا مستجدة مثل جائحة كوفيد-19.

وعلى الرغم من التحديات المذكورة أعلاه، لا تزال زامبيا مصممة على التمسك بمعايير حقوق الإنسان.

ونظراً إلى الاحتياجات الضخمة من الموارد المالية والبشرية، ستواصل زامبيا التماس الدعم المالي والتقني من الشركاء الدوليين المتعاونين من أجل زيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن زامبيا أعدت خطة التنمية الوطنية الثامنة (2022-2026) التي تضمنت أيضاً أنشطة تهدف إلى إنفاذ معايير حقوق الإنسان.

الأونرابل مولامبو هايمبي

وزير العدل

جمهورية زامبيا

الصفحة

| | | |
|----|---|----------|
| 4 | عملية إعداد التقرير | أولاً - |
| 5 | تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولات السابقة | ثانياً - |
| 5 | التنفيذ الكامل للتوصيات | ألف - |
| 20 | التنفيذ الجزئي للتوصيات | باء - |
| 23 | التوصيات المعلقة | جيم - |
| 24 | التوصيات التي أحيط بها علماً | دال - |
| 25 | حالة تنفيذ التعهدات الطوعية | ثالثاً - |
| 26 | القضايا الجديدة والقضايا الناشئة، بما فيها أوجه التقدم المحرز والتحديات القائمة | رابعاً - |
| 28 | التحديات التي تتطلب دعم المجتمع الدولي | خامساً - |
| 28 | التقييم الذاتي المتعلق بحالة تنفيذ التوصيات | سادساً - |

أولاً- عملية إعداد التقرير

مقدمة

1- أعدت حكومة جمهورية زامبيا، عن طريق وزارة العدل، التقرير الوطني للجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل وفقاً لإشعار الجريدة الرسمية رقم 543 لعام 2003. ويكلف إشعار الجريدة الرسمية هذا وزارة العدل بمعالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحوكمة.

معلومات أساسية عن تقرير الجولة الرابعة

2- أعدت الجولة الرابعة لتقرير الاستعراض الدوري الشامل هذا بناء على توصيات منبثقة عن الدورة 28 للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل الثالث التي عقدت في جنيف، بسويسرا، في الفترة من 6 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وجرى استعراض حالة زامبيا في الجلسة 12 المعقودة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وقامت بتسييره اللجنة الثلاثية المؤلفة من سويسرا والصين وكينيا.

التوصيات الواردة في تقرير الجولة الثالثة

3- خلال الاستعراض، أيدت زامبيا ما مجموعه تسعون (90) توصية، وأرجأت توصيتين اثنتين (2)، وأحاطت علماً بما مجموعه مائة وإحدى عشرة توصية (111) يتعين إخضاعها لمشاورات أصحاب المصلحة.

4- وفي 6 آذار/مارس 2018، عقدت وزارة العدل اجتماعاً مع أصحاب المصلحة لاستعراض نتائج الدورة 28 للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وعقب ذلك الاجتماع، أيدت زامبيا 93 توصية إضافية ليصل المجموع إلى 183 توصية من أصل 203 توصيات، مما يمثل معدل قبول قدره 90 في المائة.

5- واستند إعداد التقرير إلى التوصيات المنبثقة عن الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في عام 2017. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على المسائل المستجدة خلال الفترة قيد الاستعراض.

المنهجية

6- من أجل استهلال عملية إعداد التقرير، عينت وزارة العدل أمانة مكلفة بتخطيط المعلومات/البيانات وتنسيقها وجمعها وتجميعها. وأشركت الوزارة أيضاً أصحاب المصلحة أثناء إعداد هذا التقرير.

عملية المتابعة الوطنية

7- خلال الفترة قيد الاستعراض، تلقى أصحاب المصلحة المعنيون تدريباً من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بحقوق الإنسان الذي يوجد مقره في برينوريا، بجنوب أفريقيا، بالاشتراك مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في زامبيا. وتُوج هذا التدريب بصياغة خطة العمل الوطنية وإنشاء الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة.

المشاورات المؤسسية

8- أثناء إعداد التقرير، أجرت الأمانة مشاورات مستفيضة مع أصحاب المصلحة.

جمع البيانات/المعلومات

9- أجرت وزارة العدل، من خلال الأمانة، استعراضات مستندية للمنشورات التي تتضمن معلومات عن إعمال حقوق الإنسان للردّ على التوصيات المنبثقة عن الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل.

تجميع التقرير وإقراره

10- جرى تجميع المعلومات في مشروع تقرير الاستعراض الدوري الشامل الذي عُرض بعد ذلك على أصحاب المصلحة المعنيين لإقراره. وأدرجت في التقرير النهائي جميع التعليقات التي أُبدت خلال حلقة العمل الرامية إلى إقراره.

موافقة الحكومة على التقرير

11- قُدِّمَ التقرير النهائي إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه، وبعد ذلك قُدِّمَ إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

12- وتقوم الأجزاء اللاحقة من التقرير بتحليل ما يلي:

(أ) حالة تنفيذ التوصيات؛

(ب) القضايا الجديدة والقضايا الناشئة، بما فيها أوجه التقدم المحرز والتحديات القائمة في هذا الصدد؛

(ج) التوصيات التي قد تتطلب دعم المجتمع الدولي.

ثانياً - تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولات السابقة

ألف - التنفيذ الكامل للتوصيات

مقدمة

13- يحلل هذا الفرع من التقرير حالة التوصيات المنبثقة عن الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، التي نُفذت بالكامل.

الموضوع ألف-3: التعاون بين الدول والمساعدة الإنمائية

الجهود المبذولة لالتماس المساعدة التقنية من أجل تحقيق الغايات المتعلقة بحقوق الإنسان

14- تركز الجهود التي تبذلها الدولة الطرف لالتماس المساعدة التقنية من أجل تحقيق غاياتها في مجال حقوق الإنسان على تنفيذ خطط التنمية الوطنية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، جرى تعبئة موارد في إطار خطة التنمية الوطنية السابعة من خلال اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف على السواء في إطار مبدأ "زامبيا بلاس".

الموضوع ألف-12: قبول القواعد الدولية

التصديق على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها

15- في نيسان/أبريل 2022، انضمت الدولة الطرف إلى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها تماشياً مع أحكام المادة 63 من دستور زامبيا لعام 2016 والمادة 5 من قانون التصديق على الاتفاقات الدولية رقم 34 لعام 2016.

الموضوع ألف-23: متابعة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات

تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في سياق سياستها الوطنية المتعلقة بالطفل

16- تقوم الدولة الطرف بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في سياق السياسة الوطنية للطفل التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية. وتشكل هذه السياسة إطاراً للاستجابة لشواغل جميع الأطفال في زامبيا واحتياجاتهم ورفاههم. والأهم من ذلك، سنّت الدولة الطرف مدونة قانون الطفل رقم 12 لعام 2022، لتنسيق جميع القوانين المتعلقة بالأطفال.

الموضوع ألف-24: التعاون مع الإجراءات الخاصة

التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتنفيذ التوصيات

17- خلال الفترة قيد الاستعراض، تعاونت الدولة الطرف مع آليات الأمم المتحدة في المجالات التالية التي تهدف إلى تعزيز تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل:

(أ) تنظيم حلقة عمل تدريبية في عام 2017 بشأن بناء القدرات المتعلقة بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. وقام بتيسير حلقة العمل المكتب الإقليمي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان للجنوب الأفريقي، الذي يتخذ من بريتوريا مقراً له؛

(ب) وضع إجراءات التشغيل الموحدة في ظل جائحة كوفيد-19 في عام 2020، والتنوعية بهذه الإجراءات. ووضعت إجراءات التشغيل الموحدة من أجل توحيد عمليات الشرطة بطريقة معيارية مع التركيز على دعم حقوق الإنسان؛

(ج) إنشاء منصة إعلامية عامة بشأن الآلية الوطنية للإبلاغ عن التنفيذ ومتابعته في عام 2019؛

(د) توفير الرعاية الصحية للأم ومعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار قطاع الصحة؛

(هـ) إجراء مشاورات بشأن مشروع مدونة قانون الطفل؛

(و) إشراك أصحاب المصلحة في مراجعة الفصل 113 من قانون النظام العام من قوانين

زامبيا في عام 2021.

الموضوع ألف-41: الإطار الدستوري والتشريعي

إدراج أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في التشريعات الوطنية

18- أدرجت الدولة الطرف أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في القانون رقم 22 المتعلق بالتكافؤ والمساواة بين الجنسين لعام 2015.

الموضوع ألف-42: المؤسسات والسياسات - لمحة عامة

تنفيذ خطة التنمية الوطنية السابعة

- 19- أكملت الدولة الطرف في عام 2021 تنفيذ خطة التنمية الوطنية السابعة التي ركزت على التنوع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل؛ وخفض مستويات الفقر والضعف؛ والحد من أوجه عدم المساواة في التنمية؛ وتعزيز التنمية البشرية؛ وتعزيز بيئة الحوكمة لبناء اقتصاد متنوع وشامل للجميع.
- 20- ومن خلال هذه الخطة، تم تناول عدد من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. وتشمل أبرز الإنجازات ما يلي:

- (أ) تشييد ست محاكم تنظر في القضايا المتعلقة بالعنف الجنساني بطريقة معجلة؛
- (ب) تحقيق اللامركزية وتعزيز هيئة الادعاء الوطنية؛
- (ج) تشييد مرفقين حديثين للإصلاح والتأهيل؛
- (د) صياغة السياسة الوطنية للمعونة القضائية؛
- (هـ) وضع إطار قانوني لدعم إنشاء مجالس الإفراج المشروط.

وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة للسكان والتعليم

- 21- وضعت الدولة الطرف استراتيجية وطنية للتثقيف المالي (2019-2024). والهدف الاستراتيجي العام هو زيادة معارف سكان زامبيا وفهمهم ومهاراتهم وحماسهم وثقتهم لمساعدتهم في تحقيق نتائج مالية إيجابية لهم ولأسرهم بحلول عام 2024.

الدعم المقدم إلى المفوضية المعنية بشؤون الأطفال

- 22- تتلقى المفوضية المعنية بشؤون الأطفال **في الدولة** الطرف الدعم من القوة العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية الموجودة في جميع المقاطعات. وتقوم الدولة الطرف بتنفيذ مشاريع لمعالجة عدد من المسائل، بما فيها الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الخاصة بالمراهقين.

سياسة مكافحة العنف الجنساني ضد النساء والفتيات

- 23- وضعت الدولة الطرف السياسات والمبادئ التوجيهية التالية لمكافحة العنف الجنساني:
- (أ) السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين؛
- (ب) آلية الإحالة الوطنية المعنية بالعنف الجنساني والعنف ضد الأطفال؛
- (ج) المبادئ التوجيهية الوطنية للإدارة المتعددة التخصصات لشؤون الناجيات من العنف الجنساني في زامبيا؛
- (د) الاستراتيجية الوطنية لإنهاء زواج الأطفال في زامبيا للفترة 2016-2021.

إيجاد خدمة عامة شفافة

- 24- أشركت الدولة الطرف جهات فاعلة من غير الدول في وضع وتنفيذ خطط التنمية الوطنية، وسنّت القانون رقم 1 للميزانية والتخطيط الوطنيين لعام 2022، الذي يعزز الشفافية في صياغة الميزانية الوطنية.

- 25- ونقلت الدولة الطرف مزيداً من المهام إلى السلطات المحلية في عام 2021 في محاولة منها لزيادة تقديم الخدمات على المستوى المحلي. وأدت هذه التدابير إلى زيادة الشفافية والمساءلة.
- 26- وواصلت الدولة الطرف أيضاً إنشاء لجان معنية بالنزاهة في المؤسسات العامة والخاصة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة.

الموضوع ألف-43: سياسات حقوق الإنسان

تعبئة الموارد لتعزيز القدرة على الوفاء بالالتزامات في مجال حقوق الإنسان

- 27- خلال الفترة قيد الاستعراض، يسّرت الدولة الطرف تعبئة الموارد من مختلف الشركاء المتعاونين من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وإمكانية اللجوء إلى القضاء. وجرّت تعبئة الموارد من أجل من يلي:
- (أ) تحقيق اللامركزية في مجلس المعونة القضائية؛
- (ب) تعزيز قدرة لجنة حقوق الإنسان على الاضطلاع بولايتها؛
- (ج) استعراض وتعزيز الإطار القانوني مثل قانون النظام العام؛
- (د) وضع إجراءات التشغيل الموحدة خلال جائحة كوفيد-19 وضبط الأمن أثناء الانتخابات.

الاستمرار في تعزيز السياسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولا سيما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

- 28- واصلت الدولة الطرف تنفيذ سياساتها الوطنية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حسبما لوحظ. واتخذت الدولة الطرف التدابير التالية:
- (أ) توفير التعليم المجاني من مرحلة ما قبل الابتدائي إلى المرحلة الثانوية؛
- (ب) إجراء تحويلات نقدية اجتماعية؛
- (ج) تعيين مزيد من العاملين الصحيين والمعلمين.

الموضوع ألف-51: التثقيف في مجال حقوق الإنسان - لمحة عامة

الاستفادة من التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان كوسيلة لتعميم تعزيز حقوق المرأة والطفل

- 29- تجري الدولة الطرف دورات تدريبية متعددة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بمسائل متصلة بالمساواة بين الجنسين وتعميم هذا التثقيف في المؤسسات. وعلاوة على ذلك، أدرجت زامبيا التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية للمدارس ومراكز التدريب.

الموضوع ألف-53: التدريب المهني في مجال حقوق الإنسان

الجهود المبذولة لإدراج قضايا حقوق الإنسان في برامج تدريب أفراد الجيش وقوات الأمن

- 30- سعت الدولة الطرف إلى توسيع نطاق المعرفة بحقوق الإنسان من خلال المنهاج الدراسي المتبع في مختلف مدارس التدريب العسكري. ويعلم المنهاج ضرورة مراعاة حقوق الإنسان أثناء نشر القوات العسكرية وعمليات دعم السلام.

الموضوع ألف-63: الميزانية والموارد (لإعمال حقوق الإنسان)

تطبيق مبدأ عدم التمييز على الفئات الأكثر ضعفاً للحصول على الرعاية الصحية والتعليم

31- ظلت الدولة الطرف تتقيد بمبدأ عدم التمييز من خلال أطرها السياساتية التي تنص على تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليم دون تمييز. وعلاوة على ذلك، تواصل الدولة الطرف تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية والمعلمين على الأخلاقيات والآثار القانونية الناجمة عن التمييز.

الموضوع باء-31: المساواة وعدم التمييز

وضع إطار قانوني للقضاء على التمييز القائم على أساس الجنس أو العرق أو الإعاقة

32- بقيت الدولة الطرف عازمة على بذل الجهود اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان من أجل تحقيق الرفاه لجميع الأشخاص من دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو النسب أو أي وضع آخر. وفي هذا الصدد، يتوافق لدى الدولة الطرف إطار قانوني يهدف إلى القضاء على التمييز بجميع أشكاله. ويتألف الإطار القانوني من القوانين التالية، في جملة أمور أخرى:

(أ) دستور زامبيا (الفصل 1 من قوانين زامبيا)؛

(ب) القانون رقم 6 للأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2012؛

(ج) القانون رقم 22 للمساواة والإنصاف بين الجنسين لعام 2015.

إنهاء الوعي لإنهاء العنف ضد المرأة القائم على التمييز على أساس النوع الاجتماعي وكذلك زواج الأطفال

33- بغية التصدي لمشكلة التمييز القائم على النوع الاجتماعي والعنف الذي تتعرض له النساء والفتيات، بما في ذلك زواج الأطفال، واصلت الدولة الطرف إذكاء الوعي بين أفراد الجمهور بشكل عام.

34- وتقوم الدولة الطرف أيضاً بأنشطة توعية ترمي إلى التصدي للزواج المبكر للأطفال أثناء الاحتفال بأيام مثل اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة (16 يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني)، واليوم الدولي للمرأة، ويوم الشباب، واليوم الدولي للطفلة.

تعزيز حملات عدم التمييز والإدماج مع التركيز بشكل خاص على المهاجرين والأشخاص ذوي المهق

35- تتخذ الدولة الطرف التدابير التالية لتعزيز رفاه الأشخاص ذوي المهق:

(أ) دعم نشر كتيب بعنوان "ذوو المهق في زامبيا" يهدف إلى تثقيف الأطفال وعامة الناس بمسألة المهق ومن ثم تعزيز رفاههم؛

(ب) جمع البيانات عن الأشخاص ذوي المهق من خلال تعداد السكان والمسكن؛

(ج) شراء العرّضي والتوزيع المجاني للمستحضرات الواقية من الشمس للأشخاص ذوي المهق؛

(د) استضافة العيادات المختصة بمرض السرطان التي يرتادها ذوو المهق لعلاج

السرطان، وتغطية الفواتير الطبية لبعضهم.

36- وفيما يتعلق برفاه المهاجرين، أعدت الدولة الطرف موجزاً وطنياً لخصائص الهجرة ووضعت مؤشرات لإدارة الهجرة بهدف وضع السياسة الوطنية للهجرة. وأسهم إعداد موجز خصائص الهجرة في زيادة الوعي بقضايا الهجرة وفهماها.

الموضوع باء-71: حقوق الإنسان والبيئة

تدابير لحماية حقوق الإنسان والبيئة في مناطق التعدين

37- في إطار القانون رقم 11 المتعلق بتنمية المناجم والموارد المعدنية لعام 2011، تنص المادة 4(جيم) على ضمان السلامة والصحة وحماية البيئة أثناء استغلال المعادن. ومن أجل حماية البيئة وتعزيز السلامة والأمن أثناء عمليات التعدين، اتخذت الدولة الطرف التدابير التالية، في جملة أمور أخرى:

(أ) إنشاء نظام أمني لتقييد وضبط وصول الشباب إلى موقع المنجم؛

(ب) التأكد من أن كل عامل يدخل إلى الموقع لديه معدات الحماية الشخصية المناسبة.

38- ومن أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان والبيئة في مناطق التعدين، وضعت الدولة الطرف مشروع قانون الإدارة البيئية (المعدّل) لعام 2022 الذي ينص على تسجيل المواد السمية، مثل الزئبق، قبل استخدامها.

الإطار التنظيمي لشركات التعدين الذي يرمي إلى ضمان السلامة في البيئة المباشرة

39- لدى الدولة الطرف إطار تنظيمي لشركات التعدين يرمي إلى ضمان السلامة في البيئة المباشرة. ويشمل هذا الإطار القانون رقم 11 المتعلق بتنمية المناجم والموارد المعدنية لعام 2015، والقانون رقم 12 المتعلق بالإدارة البيئية لعام 2011. وشركات التعدين ملزمة بموجب هذين القانونين بتجنب إلحاق الضرر بالبيئة المباشرة.

40- وفي محاولة لتعزيز الإطار التنظيمي، وضعت الدولة الطرف مشروع قانون الإدارة البيئية (المعدّل) لعام 2022 الذي ينص على أن تُجري جميع مشاريع التعدين تقييماً للأثر البيئي يتطلب اتخاذ تدابير كافية للتخفيف من آثار تغير المناخ لحماية حقوق الإنسان للأشخاص الموجودين على مقربة من مناطق التعدين. وتتعهد وكالة إدارة البيئة في زامبيا بمراقبة الامتثال من أجل التحقق من حالة شروط الموافقة.

الحفاظ على البيئة في التنمية الزراعية (عدم استخدام مبيدات الآفات المحظورة دولياً)

41- تواصل الدولة الطرف الحفاظ على البيئة من خلال إنفاذ الإطار القانوني مثل قانون الإدارة البيئية رقم 12 لعام 2011 والصك القانوني رقم 112 لعام 2013 الذي يحظر استخدام مبيدات الآفات المحظورة دولياً.

42- وعلاوة على ذلك، سيعزز مشروع قانون (تعديل) الإدارة البيئية المقترح، 2022، نظام الترخيص لوكالة إدارة البيئة في زامبيا لتنظيم استخدام مبيدات الآفات.

الموضوع دال-6: الحقوق المتصلة بالاسم والهوية والجنسية

برنامج لتعزيز تسجيل المواليد في المناطق النائية

43- بدأت الدولة الطرف في تنفيذ نظام معلومات وطني متكامل للتسجيل من أجل تعزيز تسجيل المواليد. ونظام المعلومات الوطني المتكامل للتسجيل هو نظام إدارة التسجيل الوطني والمدني الذي يهدف إلى توفير بطاقات التسجيل الوطنية المعتمدة على البيانات البيومترية وإصدار شهادات الميلاد والوفاة. ووضعت الدولة الطرف أيضاً سياسة وطنية للتسجيل المدني في عام 2022 وجعلت عملية التسجيل لا مركزية على مستوى المقاطعات والمقاطعات الفرعية. وعلاوة على ذلك، ما فتئت الدولة الطرف تنفذ برامج توعية تستهدف عامة الجمهور، بمن فيهم الزعماء التقليديون وغيرهم من عناصر التغيير.

الموضوع دال-21: الحق في الحياة

معالجة حالة الأشخاص المصابين بالمهق، وضمان حمايتهم من الهجمات والقتل

44- واصلت الدولة الطرف إنفاذ القوانين القائمة الرامية إلى حماية الأشخاص ذوي المهق من الهجمات والقتل. ويتمتع الأشخاص ذوو المهق مثل جميع الأشخاص في زامبيا بجميع الحقوق والحريات الأساسية المكرسة في المادة 23 من دستور زامبيا. وتحظى حقوقهم وحرياتهم أيضاً بالحماية بموجب قانون العقوبات والفصل 87 من قوانين زامبيا وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 6 لعام 2012.

45- وتعمل الدولة الطرف أيضاً مع منظمات الأشخاص ذوي المهق مثل مؤسسة المهق في زامبيا، ومنظمة زامبيا المعنية بشؤون المهق، ومنظمة "تحت نفس الشمس"، من بين منظمات أخرى، لتعزيز مصالح ورفاه الأشخاص ذوي المهق. وتجري الدولة الطرف حالياً تحليلاً لحالة الأشخاص ذوي المهق من أجل توفير التدابير والتدخلات المناسبة.

الموضوع دال-27: حظر الرق والاتجار

الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر

46- واصلت الدولة الطرف بذل الجهود لمنع الاتجار بالبشر. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أظهرت حالة الاتجار بالبشر اتجاهاً تنازلياً من ثلاثة وعشرين (23) حالة سُجِّلت في عام 2016 إلى عشر (10) حالات في عام 2021.

47- وواصلت الدولة الطرف أيضاً تنفيذ خطة العمل الوطنية للفترة 2018-2021 التي أُعيد النظر فيها لتغطي فترة الأربع سنوات 2022-2024 وبدأت في تنفيذ آلية الإحالة الوطنية لضحايا الاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، سنت الدولة الطرف، خلال الفترة قيد الاستعراض، مدونة قانون العمل رقم 3 لعام 2019 ووضعت مشروع قانون (تعديل) مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2022.

الموضوع هاء-1: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - تدابير التنفيذ العامة

تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ورفع مستوى معيشة الناس، وإرساء أساس متين للتنمية بجميع حقوق الإنسان

48- في محاولة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لرفع مستوى معيشة الناس ووضع أساس متين للتمتع بجميع حقوق الإنسان، نفذت الدولة الطرف الخطة الوطنية السابعة للتنمية (2017-2021). وبموجب هذه الخطة، وضعت الدولة الطرف تدابير لتعزيز التعليم التقني والتنمية المهنية وتنمية تنظيم المشاريع كوسيلة لخلق فرص العمل والثروة.

49- وفي عام 2022، أطلقت الدولة الطرف الخطة الوطنية الثامنة للتنمية التي تحمل عنوان "التحول الاجتماعي والاقتصادي لتحسين سبل العيش"، والتي تسعى إلى متابعة النمو الذي يحول سبل عيش الناس. وسيتم تفعيل هذا الموضوع من خلال أربعة مجالات للتنمية الاستراتيجية تشمل: التحول الاقتصادي وخلق فرص العمل؛ والمجال الإنساني والاجتماعي؛ والاستدامة البيئية؛ وبيئة الحوكمة الرشيدة.

تعزيز السياسات العامة الرامية إلى التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في مجال الصحة، مثل الحصول على مياه الشرب

50- واصلت الدولة الطرف تنفيذ برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الذي يسهم في تحسين فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة بطريقة منصفة تمسياً مع رؤية الدولة الطرف لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

51- وخلال الفترة قيد الاستعراض، ألغت الدولة الطرف رسوم الطلب والتسجيل والرسوم السنوية لحفر الآبار المنزلية. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت الدولة الطرف مع شركائها في حفر الآبار لزيادة فرص الحصول على المياه المأمونة في المناطق الريفية.

52- وأنشأت الدولة الطرف إدارة تعزيز الصحة والبيئة والمحددات الاجتماعية في إطار الوزارة المسؤولة عن تنمية المياه والمرافق الصحية لتعزيز الجوانب الوقائية والتشجيعية، بما في ذلك المياه المأمونة.

الموضوع هاء-24: الحق في الضمان الاجتماعي

تعزيز سياسة الحماية الاجتماعية ومواصلة رصد وتقييم برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية

53- واصلت الدولة الطرف رفع مستوى معيشة الناس من خلال برامج تهدف إلى حماية الفئات الضعيفة المستهدفة. واستمر عدد المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية في الزيادة في إطار برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية. وارتفع عدد الأسر المعيشية المستفيدة من 180 261 في عام 2017، إلى 973 323 في عام 2022، مقابل عدد الحالات المتوقع أن يبلغ 1 027 000 مستفيد لعام 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 95 في المائة.

54- ولضمان الرصد والتقييم المستمرين لبرنامج التحويلات النقدية الاجتماعية، أُخِذَت التدابير التالية:

(أ) الرصد ربع السنوي على مستوى المقر الرئيسي والمحافظات والمقاطعات والمجتمعات المحلية؛

(ب) تعزيز قدرة المراجعة الداخلية للحسابات على إجراء عمليات مراجعة منتظمة؛

(ج) إجراء فحوصات فورية منتظمة عند الضرورة؛

(د) إدخال المدفوعات الرقمية من خلال نظام زامبيا المتكامل لمعلومات الحماية الاجتماعية؛

(هـ) إدخال وتطبيق نظام آلية لرفع المظالم تمكن أصحاب المصلحة من تقديم الشكاوى

المتعلقة بتنفيذ التحويلات النقدية الاجتماعية؛

(و) إدخال وتطبيق أنظمة الإدارة المالية، أي نظام Microsoft Dynamics 365

لإعداد الميزانيات والتقارير والمحاسبة العامة وإدارة التحويلات النقدية الاجتماعية.

آليات ضمان عدم ترك الحوامل والمرضعات خلف الركب

55- وتعطي الدولة الطرف الأولوية للحوامل والمرضعات في آلية استهداف مختلف تدخلات الحماية الاجتماعية التي يجري تنفيذها، مثل التحويلات النقدية الاجتماعية، وبرامج رعاية الطفل وحمايته، وخطة مساعدة الرفاه العام، ضمن أمور أخرى.

56- وتُعطى الأولوية للأمهات الحوامل والمرضعات بموجب المبادئ التوجيهية للتحويلات النقدية الاجتماعية في إطار دليل عمليات الـ 1000 يوم التي تستهدف أول 1000 يوم لضمان تعزيز النمو المعرفي للطفل.

الموضوع هاء-31: الحق في العمل

السياسات الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان للعاملين في قطاع التعدين

57- أجرت الدولة الطرف دراسة استقصائية أساسية لتحديد الثغرات في سياسات حقوق الإنسان في قطاع التعدين. وتكشف النتائج أنه لا توجد سياسات محددة لحقوق الإنسان لتعزيز التمتع بحقوق الإنسان في هذا القطاع. ومع ذلك، فإن القانون الأساسي الذي يحكم قطاع التعدين هو القانون رقم 11 المتعلق بتطوير المناجم والمعادن لعام 2015. وينص القانون على حقوق التعدين، وحقوق التعدين على نطاق واسع، والصحة والسلامة، والحماية البيئية.

58- واستعرضت الدولة الطرف سياسة تنمية الموارد المعدنية لعام 2013 التي تمت مواءمتها مع إطار التنمية الإقليمي والعالمي، مثل رؤية التعدين الأفريقية للاتحاد الأفريقي وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

الموضوع هاء-41: الحق في الصحة - لمحة عامة

تمويل القطاع الصحي بما يتماشى مع إعلان أبوجا

59- تخطو الدولة الطرف خطوات واسعة للوفاء بمستويات التمويل الواردة في إعلان أبوجا. بيد أن الدولة الطرف لم تبلغ بعد هدف إعلان أبوجا البالغ 15 في المائة. وفي إطار ميزانية عام 2022، بلغت ميزانية الدولة الطرف للقطاع الصحي 8 في المائة من الميزانية الوطنية. وفي عام 2022، وظفت الدولة الطرف 11 276 عاملاً صحياً تم نشرهم. وكدليل على التزام الدولة الطرف بالوفاء بإعلان أبوجا، حُصِّص في عام 2023 ما لا يقل عن 10,4 في المائة من الميزانية الوطنية لقطاع الصحة.

تطوير خدمات استشارية للمراهقين سرية ومراعية لخصوصيتهم في مجال الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية

60- وضعت الدولة الطرف المعايير والمبادئ التوجيهية الوطنية لتوفير خدمات صحية ملائمة للمراهقين تلبي احتياجاتهم الخاصة من حيث السرية والخصوصية وإمكانية الحصول عليها والقدرة على تحمل تكاليفها. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الدولة الطرف فضاءات لصحة المراهقين في 53 في المائة من المرافق الصحية من أجل زيادة فرص حصول المراهقين على خدمات الصحة الإنجابية الجنسية.

61- وأنشأت الدولة الطرف وحدة لصحة المراهقين في إدارة الصحة العامة لتعزيز توفير خدمات الصحة الإنجابية الجنسية للمراهقين على وجه التحديد.

62- وأدخلت الدولة الطرف أيضاً تدريب مقدمي الرعاية الصحية لتقديم خدمات شاملة للمراهقين ذوي الإعاقة.

63- وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الدولة الطرف مع جهات فاعلة من غير الدول تقدم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والمشورة والمعلومات للمراهقين في جميع أنحاء البلد.

شمولية السياسات الصحية وسياسات فيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد الوطني

64- المجلس الوطني المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز/الأمراض المنقولة جنسياً/السل في الدولة الطرف مكلف بتنسيق ورصد الاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية فيما بين الشركاء المنفذين. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدم المجلس المساعدة التقنية إلى نحو 500 منظمة لتمكينها من وضع سياسات وبرامج تعالج جميع حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

وعادة ما تنعكس القرارات المتعلقة بالسياسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية أيضاً في الموارد المخصصة لتنفيذ البرامج.

تحسين مؤسسات الرعاية الصحية ونظمها للحد من وفيات الأمهات

65- تواصلت الدولة الطرف بتنفيذ التدابير الرامية إلى الحد من وفيات الأمهات عن طريق ضمان حصول الجميع على خدمات تنظيم الأسرة، والقابلات الماهرات عند الولادة، والرعاية التوليدية الطارئة الأساسية والشاملة. وتواصلت الجهود الرامية إلى الحد من وفيات الأمهات، بما في ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على مراقبة وفيات الأمهات والوفيات المحيطة بالولادة والاستجابة لها.

66- وتمكنت الدولة الطرف من خفض معدل وفيات الأمهات من 398 لكل 100 000 ولادة حية في عام 2014 إلى 278 لكل 100 000 ولادة حية في عام 2018.

الجهود المبذولة للتخفيف من العقبات التي تحول دون حصول الحوامل والأمهات على الرعاية الصحية لخفض معدل وفيات الأمهات

67- خلال الفترة قيد الاستعراض، شيدت الدولة الطرف 563 مركزاً صحياً من أصل 650 مركزاً متوقفاً و92 مستشفى صغيراً من أصل 115. وعلاوة على ذلك، تقوم الدولة الطرف حالياً ببناء مستشفى متخصص للأمهات والمواليد الجدد في لوساكا سعته 800 سرير. وسيؤدي ذلك إلى تقليص المسافات التي يتعين على المرأة قطعها للوصول إلى خدمات الأمومة الآمنة، بما في ذلك تنظيم الأسرة، والرعاية السابقة للولادة، وخدمات الولادة، والرعاية اللاحقة للولادة.

68- وبغية تعزيز خدمات الرعاية الصحية للأمهات على مستوى الرعاية الصحية الأولية، تقدم الدولة الطرف الخدمات مجاناً.

69- وأدخلت الدولة الطرف أيضاً خطة صحية وطنية لتعزيز فرص الحصول على الخدمات الصحية. وقد أدى إدخال التأمين الصحي إلى زيادة فرص حصول النساء اللاتي يعانين من مضاعفات على الرعاية المتخصصة.

70- وأدخلت الدولة الطرف التدريب المباشر للقابلات ومواصلة تدريب القابلات أثناء الخدمة. وعلاوة على ذلك، تدعم مجموعات العمل المعنية بالأمومة الآمنة صحة الأم على مستوى الأسرة المعيشية في المناطق الريفية.

زيادة الموارد لقطاعي الصحة والتعليم للسكان الذين يعيشون في المناطق الريفية

71- زادت الدولة الطرف المنح المقدمة إلى قطاعي التعليم والصحة في إطار ميزانية عام 2022. وخصصت الدولة الطرف 20 في المائة من صندوق تنمية الدوائر الانتخابية لدعم المنح الدراسية لمتعلمي المدارس الثانوية على مستوى التعليم العالي من أجل التدريب على المهارات.

72- وتقوم الدولة الطرف، بدعم من الشركاء المتعاونين، بتشديد 82 مدرسة ثانوية في جميع أنحاء البلد بهدف القضاء على الأمية.

73- وعينت الدولة الطرف 5 000 عاملاً صحياً في عام 2019 و11 276 في عام 2022. وعلاوة على ذلك، تم تعيين 2 390 معلماً في عام 2021 و30 496 في عام 2022.

74- وأنشأت الدولة الطرف أيضاً قناة تلفزيونية تعليمية وزودت القرى بأجهزة تلفزيون ساتلية قروية. وقد ساعد ذلك بشكل كبير في تقديم الخدمات التعليمية في المناطق الريفية.

مشاريع الرعاية الصحية المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه

75- أحرزت الدولة الطرف تقدماً إيجابياً في الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية بشأن الإصابات السنوية بهذا الفيروس من خلال التوعية، والبدء المبكر في العلاج الذي يؤدي إلى قمع الفيروسات، وتوفير الرفالات المجانية في المرافق، وتنظيم حملات لتغيير السلوك، والاختبار والعلاج، والقضاء على انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، وتنفيذ الختان الطبي الطوعي للذكور الذي كان ركيزة أساسية لاستراتيجية الدولة الطرف للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

الوصول إلى المعلومات المتعلقة ببرامج وخدمات الصحة العقلية

76- واصلت الدولة الطرف الاضطلاع بأنشطة مختلفة لزيادة فرص الحصول على المعلومات المتعلقة ببرامج وخدمات الصحة العقلية. وتشمل هذه الأنشطة: الكتيبات، والملصقات، ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون، وإدماج جوانب الصحة العقلية في المنهاج الدراسي لتدريب الممارسين الصحيين.

77- وسنت الدولة الطرف أيضاً القانون رقم 6 المتعلق بالصحة العقلية لعام 2019 وأدخلت خدمات الصحة العقلية في المحافظات والمقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك، عززت الدولة الطرف الاستجابة المتعددة القطاعات للصحة العقلية من خلال المنظمات المجتمعية.

حصول الأطفال المهاجرين على الخدمات الصحية والتعليمية

78- واصلت الدولة الطرف توفير الخدمات الصحية والتعليمية المجانية لجميع السكان المهاجرين في مخيمات اللاجئين والمراكز الحدودية، مما زاد من فرص الحصول على هذه الخدمات. وخلال الفترة قيد الاستعراض، فتحت الدولة الطرف 73 مدرسة و19 مركزاً صحياً، مما عزز فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية.

الموضوع هاء-51: الحق في التعليم - لمحة عامة

تعزيز الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الحصول على التعليم وفقاً للسياسة الوطنية المنقحة لتوفير التعليم للجميع وزيادة المخصصات لقطاع التعليم

79- نقحت الدولة الطرف السياسة الوطنية لتوفير التعليم للجميع بإدخال برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية الذي يهدف إلى زيادة عدد الملتحقين بالمدارس، والحد من التغيب، وتعزيز الحالة التغذوية للأطفال ونموهم المعرفي.

80- وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الدولة الطرف تعيين المدرسين. وفي عام 2018 تم تعيين ما مجموعه 2 009 معلماً. وتم تعيين معلمين إضافيين بلغ عددهم 2 390 في عام 2019 و30 496 في عام 2022.

81- وواصلت الدولة الطرف تنفيذ خطة مساعدة الرفاه العام التي تمكن الأشخاص الضعفاء من الحصول على التعليم والتغذية. وفي إطار هذا البرنامج، ما فتئت الدولة الطرف تقدم منذ ذلك الحين منحاً دراسية واحتياجات أساسية أخرى لتمكين الضعفاء من الحصول على التعليم.

الحصول على التعليم الإلزامي وتكافؤ فرص التعلم لجميع الأطفال

- 82- استجابة للهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة، أدخلت الدولة الطرف التعليم المجاني من مرحلة الطفولة المبكرة إلى المرحلة الثانوية. وزادت الدولة الطرف أيضاً عدد مراكز ما قبل المدرسة التي أُلحقت بالمدارس الابتدائية القائمة من أجل تعزيز فرص الحصول على التعليم المبكر للأطفال.
- 83- وعززت الدولة الطرف فرص حصول الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة وذوي الإعاقة على التعليم من خلال توفير مرافق سهلة الاستعمال للأطفال ذوي الإعاقة.
- 84- وأدخلت الدولة الطرف أيضاً تعليماً أساسياً لذوي الاحتياجات الخاصة في كليات التربية من أجل تزويد المعلمين بالمعرفة الأساسية لتحديد وتقييم المتعلمين ذوي الإعاقة.

إصلاحات التعليم لتحسين نوعيته، وجعله أسهل منالاً، وتيسير عودة الأمهات المراهقات إلى المدارس

- 85- ما فتئت الدولة الطرف تنفذ نظاماً من مستويين يتيح للمتعلمين فرصة لاتباع مسار وظيفي أكاديمي أو مهني. وفي هذا الصدد، توفر الدولة الطرف هياكل أساسية إضافية للتدريب في مدارس ثانوية مختارة في جميع أنحاء البلد لزيادة التدريب على المهارات.
- 86- وواصلت الدولة الطرف تشجيع الفتيات اللاتي يتسرين من المدرسة بسبب الحمل على العودة إلى المدرسة بعد الولادة. وبحلول عام 2022، أبلغت 50 في المائة على الأقل من الأمهات المراهقات عن العودة إلى المدرسة.
- 87- وتنفذ الدولة الطرف أيضاً برنامجاً لإدارة النظافة الصحية أثناء الحيض يهدف إلى توفير ما يناسب المراهقات من هياكل أساسية ومواد وتدريب للحد من التغيب.
- 88- ومن أجل معالجة انخفاض نسبة المعلمين إلى التلاميذ، استخدمت الدولة الطرف 30 496 معلماً في عام 2022 ووضعت تدابير لزيادة فرص حصول الفتيات في الأسر المعيشية الفقيرة للغاية على التعليم الثانوي.

توسيع نطاق التعليم الابتدائي المجاني ليشمل الجميع

- 89- اعتباراً من عام 2022، ألغت الدولة الطرف جميع أشكال الرسوم في المدارس الابتدائية العامة وأصبح التعليم المجاني متاحاً للجميع.

الموضوع واو-4: الأشخاص ذوو الإعاقة

ضمان اتساق القوانين المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة مع المعايير الدولية والجهود المبذولة لمعالجة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- 90- بالإضافة إلى القانون رقم 6 المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2012 الذي يدمج اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القوانين المحلية بصورة شاملة، سنتت الدولة الطرف القانون رقم 6 المتعلق بالصحة العقلية لعام 2019، الذي يدرج أيضاً أحكام الاتفاقية في القوانين المحلية.

تدابير إضافية لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

91- زادت الدولة الطرف التمويل المقدم إلى وكالة زامبيا للأشخاص ذوي الإعاقة للاضطلاع بولايتها على النحو المنصوص عليه في القانون رقم 6 المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2012. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الدولة الطرف شبكات لتنمية الإدماج المجتمعي بغية تعزيز الحوار والتنسيق.

الموضوع واو-12: التمييز ضد المرأة

تنفيذ قانون مكافحة العنف الجنساني لعام 2011 وتخصيص موارد كافية في الميزانية لصندوق مكافحة العنف الجنساني

92- تتخذ الدولة الطرف تدابير مختلفة متشياً مع القانون رقم 1 المتعلق بمكافحة العنف الجنساني لعام 2011، لمنع العنف الجنساني والتصدي له. وتهدف هذه التدابير إلى زيادة فرص حصول الناجيات من العنف الجنساني على الخدمات الأساسية وإشراك الزعماء التقليديين في معالجة المعايير الاجتماعية التي تعزز تبعية المرأة.

93- وسنت الدولة الطرف القانون رقم 22 المتعلق بالإنصاف والمساواة بين الجنسين لعام 2015 وتواصل الدولة الطرف تعزيز وتحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين على النحو المتوخى في القانون بالطريقة التالية:

- (أ) تدريب القضاة على التعامل مع قضايا العنف الجنساني؛
- (ب) انتداب موظفي إنفاذ القانون للنظر في قضايا العنف الجنساني؛
- (ج) إنشاء مراكز جامعة للخدمات في جميع أنحاء البلد؛
- (د) إنشاء وتشبيد ست (6) محاكم ذات مسار سريع.

الموضوع واو-13: العنف ضد المرأة

تكثيف الجهود الرامية إلى تجريم وتقليل جميع أنواع العنف ضد المرأة

94- يجرم قانون الإنصاف والمساواة بين الجنسين وقانون العقوبات جميع أنواع العنف ضد المرأة. وتقوم الدولة الطرف حالياً أيضاً باستعراض قانون مكافحة العنف الجنساني الذي سيتضمن أيضاً أحكاماً لتجريم العنف ضد المرأة.

تدابير منع ومكافحة العنف الجنساني

95- وضعت الدولة الطرف تدابير لمنع ومكافحة العنف الجنساني تشمل التمكين المالي للناجيات من العنف الجنساني. وعلاوة على ذلك، أنشأت الدولة الطرف خلال الفترة قيد الاستعراض وشيدت ست (6) محاكم ذات مسار سريع بشأن العنف الجنساني من أجل زيادة فرص لجوء ضحايا الجنساني إلى العدالة.

الموضوع واو-14: مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة

تعزيز تمكين المرأة من خلال زيادة عدد النساء في المناصب القيادية في جميع مجالات الحياة

96- سعت الدولة الطرف تدريجياً إلى ضمان تولي المرأة مناصب قيادية. ومنذ عام 2016، عرفت الدولة الطرف نائبات للرئيس. وصنعت الجمعية الوطنية الثالثة عشرة للدولة الطرف أيضاً التاريخ عندما

انتخب المجلس أول رئيسة له. وبالإضافة إلى ذلك، فإن منصب النائب الأول لرئيس مجلس النواب تشغله أيضاً امرأة.

97- وفي محاولة للحد من التفاوتات الإنمائية، ستتخذ الدولة الطرف، في إطار الخطة الوطنية الثامنة للتنمية، تدخلات تهدف إلى معالجة قضايا عدم المساواة بين الجنسين المتصلة بمشاركة المرأة في مناصب صنع القرار.

الموضوع واو-31: الأطفال: التعريف؛ المبادئ العامة؛ الحماية

تدابير التعجيل باعتماد وتنفيذ مشروع قانون الزواج (2015) وتحديد سن دنيا للزواج بموجب القانون العرفي من أجل المساعدة في إنهاء زواج الأطفال

98- يحدد قانون الزواج، الفصل 50 من قوانين زامبيا، السن القانونية الدنيا للزواج في 21 سنة. وتعفي المادتان 17 و34 من القانون جميع حالات زواج الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 21 سنة.

99- وبالإضافة إلى ذلك، تحظر الدولة الطرف بموجب مدونة قانون الطفل رقم 12 لعام 2022 إخضاع الطفل لزوج الأطفال أو للطقوس الثقافية والممارسات الدينية أو التقليدية التي يُحتمل أن تؤثر سلباً على حياة الطفل وصحته ورفاهه الاجتماعي وكرامته ونموه البدني أو النفسي. وينص القانون كذلك على رعاية وحماية الطفل الذي يحتمل أن يخضع لزوج الأطفال أو للعادات والممارسات الضارة بحياته وتعليمه وصحته.

100- وبالإضافة إلى ذلك، يجرم قانون التعليم رقم 3 لعام 2011 زواج أو تزويج المتعلم الذي يكون طفلاً.

تعزيز السياسات الرامية إلى حماية حقوق الطفل

101- واصلت الدولة الطرف تعزيز تنفيذ سياساتها الوطنية المتعلقة بالطفل لحماية حقوق الطفل من خلال تنفيذ سياستها الوطنية المتعلقة بالطفل لعام 2015 وسياستها الصحية ومختلف سياساتها التعليمية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز حماية حقوق الطفل من خلال سن تشريعات مثل مدونة قانون العمل لعام 2019، ومدونة قانون الطفل لعام 2022، وتعديل قانون العقوبات.

مشاركة الأطفال في العمليات الاستشارية الرسمية

102- أنشأت الدولة الطرف مجالس طلابية في المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء البلد، مما هيا بيئة مواتية لمشاركة الأطفال في المشاورات الرسمية.

103- وشكلت المدارس أيضاً مشورة الأقران حيث يتم تدريب الأطفال كوسطاء لمساعدة الأطفال الآخرين على حل المشاكل، مما يخلق بيئة مواتية يمكن للأطفال فيها العمل لحماية أنفسهم والآخرين.

الموضوع واو-33: الأطفال: الحماية من الاستغلال

مراجعة قانون توظيف الشباب والأطفال لكي يشمل العمل المنزلي والمشاريع الأسرية

104- سنتت الدولة الطرف مدونة قانون العمل رقم 3 لعام 2019 الذي ألغى قانون توظيف الشباب والأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، يوطد مدونة قانون الطفل لعام 2022 القوانين المتعلقة بالأطفال ويزيد إدراج أحكام حقوق الإنسان المتعلقة بحقوق الطفل في التشريعات المحلية. ويعزز القانونون الأحكام المتعلقة بالعمل المنزلي والمؤسسات الأسرية تماشياً مع اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى للسن.

تعديل القوانين الوطنية والعرفية لمنع زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري

105- سنتت الدولة الطرف مدونة قانون الطفل لعام 2022، الذي يعرف صراحة زواج الأطفال بأنه زواج من طفل أو أي ترتيب يتخذه شخص لهذا الزواج، حيث يكون الطفل شخصاً دون سن 18 عاماً على النحو المحدد في دستور زامبيا.

106- وبدأت الدولة الطرف في استعراض ووضع استراتيجيات وطنية لإنهاء زواج الأطفال وخطة عملها لتحل محل استراتيجية الفترة 2016-2021 بعد انتهاء مدتها بغرض إنهاء زواج الأطفال بحلول عام 2030. والهدف من الاستراتيجية هو الحد من حالات زواج الأطفال، عن طريق تعزيز الاستجابة المتعددة القطاعات، ومواءمة السياسات والتشريعات من أجل التطبيق المتسق للتدخلات المتصلة بالأطفال، والتأثير على التغيير الثقافي للمساعدة في إحداث موقف إيجابي وتغيير سلوكي تجاه زواج الأطفال.

الجهود الرامية إلى وضع حد لجميع أشكال عمل الأطفال

107- فيما يتعلق بعمل الأطفال، سنتت الدولة الطرف مدونة قانون الطفل رقم 12 لعام 2022، الذي يحظر إخضاع الأطفال للاستغلال الاقتصادي أو لأي عمل خطير أو يحتمل أن يتعارض مع تعليم الطفل أو صحته البدنية أو العقلية أو نموه الروحي أو المعنوي أو العاطفي أو الاجتماعي.

108- وعلاوة على ذلك، وضعت الدولة الطرف تدابير لوضع حد لجميع أشكال عمل الأطفال التي تشمل تحديد الحد الأدنى لسن الطفل لأغراض قبوله في العمل، وعدد ساعات عمل الطفل وظروف عمله؛ على النحو المنصوص عليه في مدونة قانون العمل رقم 3 لعام 2019 للدولة الطرف.

الموضوع واو-34: الأطفال: قضاء الأحداث

رفع السن الدنيا للمسؤولية الجنائية

109- نقحت الدولة الطرف السن القانونية للبلوغ في المسؤولية الجنائية لضمان الحماية الكاملة للطفل الذي قد يكون مخالفاً للقانون. وبناءً على ذلك، تمت مراجعة قانون العقوبات في عام 2022 لرفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية من ثمانية (8) إلى اثني عشر (12) عاماً.

الموضوع زاي-1: أفراد الأقليات

حماية الأقليات الإثنية والدينية

110- يحظر دستور الدولة الطرف معاملة أي شخص معاملة مختلفة، بشكل مباشر أو غير مباشر، على أساس ميلاده أو عرقه أو جنسه أو أصله أو لونه أو سنه أو إعاقة أو دينه أو ضميره أو معتقده أو ثقافته أو لغته أو قبيلته أو حملته أو صحته أو وضعه الزوجي أو الإثني أو الاجتماعي أو الاقتصادي. وهذا الحظر مكرس في شرعة الحقوق.

الموضوع زاي-5: اللاجئين وطالبو اللجوء

تزويد الأطفال اللاجئين بإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم

111- توفر الدولة الطرف لجميع الأطفال اللاجئين إمكانية الحصول على خدمات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، من بين خدمات اجتماعية أخرى.

باء - التنفيذ الجزئي للتوصيات

مقدمة

112- ويغطي هذا الفرع التوصيات المدعومة التي كان تنفيذها لا يزال جارياً خلال الفترة قيد الاستعراض.

الموضوع ألف-41: الإطار الدستوري والتشريعي

تعزيز عملية إدراج الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في التشريعات المحلية

113- أحرزت الدولة الطرف تقدماً كبيراً في إدراج الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت الدولة طرفاً فيها من خلال الإصلاحات القانونية في التشريعات المحلية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أدرجت الدولة الطرف في التشريعات المحلية الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التالية:

(أ) اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه (مدونة قانون الطفل)؛

(ب) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (قانون (تعديل) مراقبة المجرمين لعام 2022، وقانون المعونة القضائية، وقانون (تعديل) قانون العقوبات لعام 2021، وقانون (تعديل) العملية الانتخابية لعام 2021، ومشروع قانون التجمعات العامة لعام 2022).

تعزيز التشريعات المتعلقة بحظر التعذيب وتحسين ظروف الاحتجاز في السجون

114- يدرج قانون الخدمات الإصلاحية رقم 37 لعام 2021 في زامبيا في التشريعات المحلية قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا). ولدى تنفيذ هذا القانون، شيدت الدولة الطرف مرافق إصلاحية حديثة وأعدت تأهيل عدد من المرافق الإصلاحية لمعالجة الاكتظاظ وتيسير توفير المرافق الاجتماعية مثل المياه النظيفة والمرافق الصحية. وعلاوة على ذلك، أدى التحول الدستوري من السجن إلى الخدمة الإصلاحية إلى معاملة إنسانية للسجناء إذ انتقل من عدالة عقابية إلى عدالة التصالحية.

توسيع نطاق شرعة الحقوق لعام 1996

115- تعتزم الدولة الطرف توسيع نطاق شرعة الحقوق أثناء تنفيذ خطة التنمية الوطنية الثامنة خلال الفترة من 2022 إلى 2026 لتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى الدولة الطرف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

ينبغي عدم مواصلة تحرير الإجهاض وتنفيذ قوانين تهدف إلى حماية حق الجنين في الحياة بدلاً من ذلك

116- لم تحرر الدولة الطرف الإجهاض وواصلت تنفيذ قانون إنهاء الحمل، الفصل 304 لعام 1972، من أجل حماية حق الجنين في الحياة.

الموضوع ألف-42: المؤسسات والسياسات - لمحة عامة

حالة تنفيذ توصيات لجنة التحقيق بشأن أنماط التصويت والعنف الانتخابي

117- نفذت الدولة الطرف مختلف توصيات لجنة التحقيق بشأن أنماط التصويت والعنف الانتخابي من خلال إصلاحات قانونية وإدارية ومؤسسية مثل استعراض قانون النظام العام وتعزيز وكالات إنفاذ القانون، في جملة أمور أخرى.

الموضوع ألف-45: المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

منح موارد كافية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان

118- قامت الدولة الطرف تدريجياً بزيادة التمويل المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان وسط ضيق الحيز المالي. وفي عام 2018، بلغت ميزانية المفوضية 13 809 290 كواشا زامبي (863 080 دولار أمريكي) بينما في عام 2022، زادت الميزانية إلى 21 199 507 كواشا زامبي (1 324 949 دولار أمريكي) تمثل زيادة قدرها 35 في المائة.

الموضوع ألف-46: خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان (أو مجالات محددة)

اعتماد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان

119- وضعت الدولة الطرف مشروع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان تسترشد بها في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. واستُكملت الخطة ببرامج حقوق الإنسان التي يجري تنفيذها في إطار خطة التنمية الوطنية السابعة (2017-2021).

120- وبدأت الدولة الطرف أيضاً عملية صياغة خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي ستنفذ في إطار خطة تنفيذ خطة التنمية الوطنية الثامنة (2022-2026).

الموضوع ألف-47: الحوكمة الرشيدة

إشراك نشطاء المجتمع المدني في مسودة مشروع قانون الوصول إلى المعلومات

121- أعطت الدولة الطرف الأولوية لإشراك نشطاء المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في البحث عن أرضية مشتركة في جدول أعمالها لتطوير وسائل الإعلام، ولا سيما في صياغة مشروع قانون الحصول على المعلومات.

مضاعفة جهودها من أجل الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية بما يتماشى مع قانون الإدارة البيئية رقم 12 لعام 2011

122- شرعت الدولة الطرف في عملية تشاورية مع أصحاب المصلحة لمضاعفة جهودها من أجل الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، مما أسفر عن صياغة مشروع قانون (تعديل) الإدارة البيئية. ومن المتوقع أن يوفر مشروع القانون هذا مبادئ توجيهية بشأن إدارة الموارد الطبيعية. وعلاوة على ذلك، أنشأت الدولة الطرف وزارة لمعالجة المسائل المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية على وجه التحديد.

الموضوع ألف-63: الميزانية والموارد (لإعمال حقوق الإنسان)

زيادة مخصصات الميزانية لقطاعي التعليم والصحة على النحو المبين في إعلاني أبوجا وداكار

123- تخطو الدولة الطرف خطوات واسعة للوفاء بمستويات التمويل الواردة في إعلاني أبوجا وداكار في قطاعي الصحة والتعليم، ولكنها لم تحقق بعد هدف 15 في المائة و20 في المائة، على التوالي. وفي إطار ميزانية عام 2023، بلغت ميزانية قطاعي الصحة والتعليم في الدولة الطرف 10,4 في المائة و19 في المائة من الميزانية الوطنية، على التوالي. وجاءت الزيادة الكبيرة في كلا القطاعين كنتيجة لعمليات التوظيف الأخيرة التي أدت إلى زيادة كبيرة في فاتورة الأجور.

124- وفي عام 2019، استحدثت الدولة الطرف نظاماً وطنياً للتأمين الصحي يهدف إلى التعجيل بتحقيق التغطية الصحية الشاملة من خلال توفير الحماية من المخاطر المالية في مجال الحصول على الرعاية الصحية. وقد أدى ذلك إلى تعزيز القدرات المالية للقطاع الصحي.

الموضوع باء-6: الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

125- خلال الفترة قيد الاستعراض، بدأت الدولة الطرف عملية صياغة خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وأدرجتها في خطة تنفيذ خطة التنمية الوطنية الثامنة (2022-2026).

الموضوع دال-26: ظروف الاحتجاز

تجديد المرافق الإصلاحية للالتزام بالمعايير الدولية المعتمدة

126- اضطلعت الدولة الطرف بأعمال تجديد عن طريق تحسين التهوية والصرف الصحي في عشرة (10) من المرافق الإصلاحية الأكثر أهمية.

تلبية المعايير الدولية في ضمان الظروف المعيشية الملائمة للسجناء

127- حققت الدولة الطرف تحسناً كبيراً في الوفاء بالمعايير الدولية لظروف معيشة السجناء من خلال تحسين البيئة الإصلاحية من حيث المرافق الصحية، وتوفير الفراش الجيد، والبذلات الرسمية.

128- وفي عام 2021، أمرت الدولة الطرف بتشييد سجن واحد (1) حديث ومركز إصلاحي للحبس الاحتياطي بسعة استيعابية تبلغ 1 500 سجيناً. ويحتوي المرفق على مهاجع حديثة وحلقات عمل وعيادة وكنيسة صغيرة من بين وسائل راحة أخرى.

فصل الأطفال عن البالغين المحتجزين في مراكز الشرطة والسجون

129- شرعت الدولة الطرف في بناء وتجديد الهياكل الأساسية لتوفير الفصل الفعال للأطفال المخالفين للقانون الذين ينتظرون المحاكمة عن البالغين. فعلى سبيل المثال، يوجد لدى شرطة تشوما المركزية مهاجع للأطفال.

مضاعفة الجهود لتحسين الظروف المعيشية والحد من اكتظاظ السجون واتخاذ خطوات للحد من فترات الاحتجاز الوقائي الطويلة

130- وواصلت الدولة الطرف تحسين ظروف السجون من حيث المرافق الصحية الجيدة، ومفروشات الأسرة والبذلات الملائمة للسجناء، وتوفير الطعام المغذي للسجناء. وتقوم الدولة الطرف حالياً باستعراض قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالعقوبات السالبة للحرية على الجرائم البسيطة، وإلغاء الحد الأدنى الإلزامي من الأحكام وبالتالي الحد من الاكتظاظ.

131- وكوسيلة للحد من فترات الاحتجاز الوقائي الطويلة، تنفذ الدولة الطرف قانون الخدمات الإصلاحية في زامبيا رقم 37 لعام 2021 عن طريق تطبيق اللامركزية على المجلس الوطني للإفراج المشروط الذي زاد من عدد الجلسات للنظر في طلبات الإفراج المشروط. وقد ساعد ذلك على الحد من الاكتظاظ في المرافق الإصلاحية نتيجة لزيادة عدد السجناء المفرج عنهم بشروط.

- 132- وأنشأت الدولة الطرف مكاتب المعونة القضائية في المحاكم ومراكز الشرطة والمرافق الإصلاحية لضمان سهولة حصول السجناء والمشتبه فيهم على الخدمات القانونية للحد من طول فترات الاحتجاز الوقائي.
- 133- وقامت الدولة الطرف أيضاً بتطبيق اللامركزية على المحكمة العليا في جميع المحافظات. ومن شأن ذلك أن ييسر البت السريع في القضايا مما سيقبل في نهاية المطاف من فترات الاحتجاز الوقائي الطويلة.

الموضوع دال-43: حرية الرأي والتعبير

ضمان قدرة الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام على القيام بعملهم بشكل مستقل ودون خوف من الاضطهاد

- 134- تعكف الدولة الطرف حالياً على وضع مشروع قانون الوصول إلى المعلومات الذي سيعزز، في جملة أمور أخرى، استقلال الصحفيين وحريتهم في البلد. وبموجب قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، يجري استعراض مختلف الأحكام التي تضر باستقلال وسائل الإعلام، ويجري وضع تشريعات بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.

مراجعة قوانينها المتعلقة بالتشهير للتأكد من توافقها التام مع القانون الدولي لحقوق الإنسان

- 135- تعكف الدولة الطرف حالياً على استعراض قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية لتعديل الأحكام المتعلقة بالتشهير بالرئيس وبالأمرء الأجانب.

الجهود المبذولة من أجل استقلال هيئة الإذاعة

- 136- واصلت الدولة الطرف دعم استقلال هيئة الإذاعة وفقاً لأحكام القانون رقم 17 المتعلق بهيئة الإذاعة المستقلة لعام 2002. ولتعزيز استقلال هيئة الإذاعة وتسييرها الذاتي، بدأت الدولة الطرف في عام 2022 عملية استعراض قانون هيئة الإذاعة المستقلة.

الموضوع حاء-1: المدافعون عن حقوق الإنسان

حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنشطاء

- 137- واصلت الدولة الطرف حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والناشطين دون تمييز. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الدولة الطرف مع شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لوضع تشريعات للمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان يجري وضع تشريعات محلية.

جيم- التوصيات المتعلقة

مقدمة

- 138- يحلل هذا الفرع التوصيات التي لا يزال تنفيذها معلقاً والتحديات المرتبطة بها فضلاً عن الخطوات المتخذة للتغلب عليها.

الموضوع ألف-12: قبول القواعد الدولية

- 139- ظلت التوصيات التالية معلقة خلال الفترة قيد الاستعراض:

- (أ) التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛
- (ب) التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- (ج) التصديق على الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم؛
- (د) التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- (هـ) التصديق على البروتوكولين الأول والثاني لاتفاقية حقوق الطفل؛
- (و) التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- (ز) التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام 1989؛
- (ح) التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛
- (ط) التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

140- وتتشاور الدولة الطرف مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن التصديق على الصكوك تماشياً مع القانون رقم 34 المتعلق بالتصديق على الاتفاقات الدولية لعام 2016.

الموضوع ألف-24: التعاون مع الإجراءات الخاصة

دعوة إلى المقررين الخاصين للأمم المتحدة

141- خلال الفترة قيد الاستعراض، لم تتلق الدولة الطرف أي طلب دعوة من المقررين الخاصين للأمم المتحدة.

دال- التوصيات التي أحيط بها علماً

مقدمة

142- يتناول هذا الفرع من التقرير الخطوات المتخذة لتنفيذ التوصيات التي أحيط بها علماً.

التوصيات التي أحيط بها علماً

143- كان التركيز الرئيسي للتوصيات التي أحاطت الدولة الطرف بها علماً منصباً على العلاقات الجنسية المثلية. وهذه التوصيات هي:

- (أ) نزع الصفة الجرمية عن العلاقات الجنسية المثلية بين البالغين المتراضين؛
- (ب) إلغاء القوانين التي تجرم السلوك الجنسي المثلي بين البالغين ومراجعة جميع التشريعات والسياسات والبرامج لتعزيز المساواة ومنع التمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية؛
- (ج) نزع الصفة الجرمية عن العلاقات الجنسية المثلية بين البالغين المتراضين وتعزيز الجهود الرامية إلى التصدي لعدم المساواة والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية؛

(د) احترام الحقوق والحريات الأساسية لمجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من خلال إلغاء جميع المعايير التي تجرم وتوصم الأشخاص المنتمين لهذه الفئة؛

(هـ) مراجعة وإلغاء التشريعات التي تجرم السلوك الجنسي بالتراضي بين أشخاص من نفس الجنس؛ وحظر الممارسات المهينة المفروضة على أفراد مجتمع الميم، مثل الفحوص الشرجية القسرية. 144- وتعتبر الدولة الطرف أن هذه التوصيات تنتهك قيمها وأخلاقها ومعتقداتها المكرسة في الدستور.

ثالثاً - حالة تنفيذ التعهدات الطوعية

مقدمة

145- يتناول هذا الفرع حالة تنفيذ الدولة الطرف لتعهداتها الطوعية.

الموضوع ألف-21: الآليات الوطنية للإبلاغ عن التنفيذ والمتابعة

إنشاء آلية وطنية للتنسيق والتنفيذ والإبلاغ والمتابعة

146- أنشأت الدولة الطرف في عام 2022 هيكلًا مشتركاً بين الوزارات يُعزف باسم الآلية الوطنية للإبلاغ عن التنفيذ ومتابعته، تمشياً مع أفضل الممارسات الدولية.

الموضوع دال-7: الحق في المشاركة في الشؤون العامة والحق في التصويت

إجراء التصويبات اللازمة في الدستور لضمان احترام حقوق المعارضة، ولا سيما حرية التجمع والتظاهر، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام، فضلاً عن الإطار القانوني المتعلق بالحفاظ على النظام العام

147- تتمسك الدولة الطرف بحكمها الدستوري المتعلق بحريتي التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وعلاوة على ذلك، تعكف الدولة الطرف حالياً على إصلاح قانونها المتعلق بالنظام العام لضمان حرية التجمع والتظاهر. والهدف من ذلك هو تنظيم سير التجمعات العامة من أجل الحفاظ على النظام العام والسلامة.

148- وتعكف الدولة الطرف أيضاً على وضع مشروع قانون الوصول إلى المعلومات الذي سيعزز، في جملة أمور أخرى، استقلال الصحفيين وحريتهم في البلد.

149- وتعترف الدولة الطرف بإدخال التعديلات اللازمة على الدستور أثناء تنفيذ خطة التنمية الوطنية الثامنة (2022-2026). وفي هذا الصدد، شرعت الدولة الطرف في وضع خريطة طريق لاستعراض الدستور.

150- وتعزيزاً للحق في المشاركة في الشؤون العامة والحق في التصويت، عدلت الدولة الطرف قانون العملية الانتخابية لتيسير تصويت الأشخاص المحتجزين بصورة قانونية، وأدلى جميع السجناء المؤهلين بأصواتهم لأول مرة في الانتخابات العامة لعام 2021.

المصالحة مع حزب المعارضة الرئيسي لنزع فتيل التوترات المستمرة

151- أشركت الدولة الطرف، من خلال مركز زامبيا للحوار بين الأحزاب، الهيئات الأم الكنسية لتيسير الحوار بين الأحزاب فيما بين جميع الأحزاب السياسية، مما أسفر عن وضع خريطة طريق بشأن الحوار بين الأحزاب.

152- وعلاوة على ذلك، ففي محاولة لنزع فتيل التوتر المستمر مع حزب المعارضة الرئيسي، في ذلك الوقت، وتعزيز المصالحة، دعت الدولة الطرف الأمين العام لجماعة الكومنولث، السيدة باتريشيا سكوتلاند، والبروفيسور إبراهيم غمباري (المبعوث الخاص للكومنولث إلى زامبيا) لتيسير عملية الحوار بين الأحزاب من أجل تعزيز السلام والديمقراطية في البلد.

الموضوع دال-23: عقوبة الإعدام

إلغاء عقوبة الإعدام

153- تعكف الدولة الطرف حالياً على تعديل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية لإلغاء الأحكام المتعلقة بعقوبة الإعدام.

توسيع نطاق شرعة الحقوق لعام 1996

154- واصلت الدولة الطرف إشراك مختلف أصحاب المصلحة والشركاء المتعاونين في التماس الدعم لإجراء استفتاء لتعديل الجزء الثالث من الدستور في محاولة لتعزيز شرعة الحقوق.

الموضوع دال-44: الحق في التجمع السلمي

إصلاح قانون النظام العام

155- تعكف الدولة الطرف حالياً على استعراض قانونها المتعلق بالنظام العام الذي يحكم الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ولهذا الغرض، وُضِع مشروع قانون لإلغاء قانون النظام العام واستبداله.

رابعاً- القضايا الجديدة والقضايا الناشئة، بما فيها أوجه التقدم المحرز والتحديات القائمة

مقدمة

156- يسلط هذا الفرع الضوء على بعض التطورات التي ظهرت منذ الاستعراض السابق وينظر إليها على أنها تطوي على تهديدات محتملة للتمتع بحقوق الإنسان.

تفشي فيروس كورونا

157- سجلت الدولة الطرف أول حالة إصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19) في 18 آذار/مارس 2020 في لوساكا، وبعد ذلك انتشرت الجائحة إلى محافظات أخرى. ووضعت الدولة الطرف تدابير سريعة وحاسمة لضمان تجنب الانتشار السريع المحتمل للجائحة والتخفيف من حدته. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

(أ) إصدار إشعار (إعلان) الصحة العامة (الأمراض المعدية التي يمكن الإبلاغ عنها)، 2020 (الصك القانوني رقم 21 لعام 2020)، الصحة العامة (المناطق الموبوءة) (مرض فيروس كورونا 2019) (الصك القانوني رقم 22 لعام 2020) الذي يهدف إلى تفويض العاملين الصحيين للتعامل مع المسائل المتعلقة بكوفيد-19؛

(ب) إغلاق المدارس والكليات والجامعات؛

(ج) فرض قيود على السفر إلى الخارج غير الضروري؛

- (د) فرض حجر صحي إلزامي على جميع المسافرين الأجانب لمدة 14 يوماً؛
- (هـ) إغلاق الحانات ودور السينما والصالات الرياضية والكنائس والكاзиноهات؛
- (و) اعتماد نظام تسليم والوجبات وأخذها بالنسبة للمطاعم؛
- (ز) فرض قيود على التجمعات العامة لكي لا تتجاوز 50 شخصاً؛
- (ح) تعيين مرافق عزل لمرضى كوفيد-19؛
- (ط) شراء وتوزيع المطهرات ومعدات الحماية الشخصية؛
- (ي) توظيف 400 طبيب و3 000 مساعد طبي لتعزيز مكافحة كوفيد-19؛
- (ك) تحديد الموظفين غير الأساسيين وتوجيه تعليمات لهم لكي يذهبوا إلى العمل على أساس التناوب وكذلك الموظفون الذين يعملون من المنزل أثناء الجائحة؛
- (ل) توعية أفراد الجمهور العام من خلال المنصات الإعلامية وتوزيع مواد التثقيف الإعلامي والاتصالات؛
- (م) تشجيع استخدام المعاملات والمنصات الإلكترونية للوصول إلى بعض الخدمات العامة؛
- (ن) إدخال تدابير الإعفاء الضريبي وتلك التي تهدف إلى تخفيف السيولة لإبقاء الصناعات قائمة ومن ثم الحفاظ على فرص العمل؛
- (س) تعليق الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة على المستلزمات الطبية المستخدمة في مكافحة كوفيد-19؛
- (ع) تشجيع عامة الناس على البقاء في منازلهم وعدم مغادرة أماكن إقامتهم إلا عندما يكون ذلك ضرورياً للغاية؛
- (ف) وضع إجراءات تنفيذية موحدة لدائرة شرطة زامبيا لإدارة شؤون الجمهور؛
- (ص) إنشاء مركز اتصال للجمهور للإبلاغ عن المخاوف الصحية؛
- (ق) إنشاء صندوق طوارئ لتوفير الموارد اللازمة للتأهب لجائحة كوفيد-19 ومراقبتها والتصدي لها.

158- وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة للحد من انتشار المرض، سجلت الدولة الطرف عدداً تراكمياً من الإصابات بلغ 330 407 إصابة؛ و1 147 وفاة مرتبطة بكوفيد-19؛ و2 868 وفاة ناجمة عن حالات كوفيد-19 الفعلية، ليصل المجموع إلى 4 015 حالة بحلول تموز/يوليه 2022.

159- وعندما تمت الموافقة على لقاح كوفيد-19، انضمت الدولة الطرف إلى بقية العالم لتطعيم مواطنيها لمنع زيادة انتشار المرض. وبحلول تموز/يوليه 2022، تم تطعيم ما مجموعه 5 119 087 مواطناً بالكامل بينما تلقى ما مجموعه 513 538 مواطناً لقاحه المعزز.

هجمات الغاز الغربية

160- في عام 2020، شهدت الدولة الطرف موجات من الهجمات الغربية بالغاز. فبدأت الهجمات الغربية على منطقة الحزام النحاسي قبل أن تنتشر إلى أجزاء أخرى من البلد. وقُفِد عدد من الأرواح على أيدي أفراد غاضبين من الجمهور يحققون العدالة الغوغائية الفورية ضد الأشخاص المشتبه في قيامهم

بأعمال قتل شعائري وأنشطة قتل بالغاز. وتصرفت الدولة الطرف بسرعة بنشر أفراد عسكريين لقمع مزيد من موجات الهجمات التي تشنها العصابات على المدنيين.

خامساً - التحديات التي تتطلب دعم المجتمع الدولي

مقدمة

161- يسلط هذا الباب من التقرير الضوء على توقعات الدولة الطرف من حيث بناء القدرات، وطلبات الدعم التقني، إن وُجدت، والدعم الذي تلقتّه.

الموضوع ألف-27: متابعة الاستعراض الدوري الشامل

خطة عمل لتوجيه تنفيذ التوصيات

162- أعدت الدولة الطرف مشروع خطة عمل وطنية للاسترشاد بها في رصد وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وستحتاج الدولة الطرف إلى دعم مالي وتقني بشأن طريقة عمل الخطة.

الموضوع هاء-41: الحق في الصحة - لمحة عامة

مكافحة الأمراض المختلفة

163- على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة المرافق الصحية، لا تزال الدولة الطرف تواجه تحديات في مكافحة الأمراض المختلفة بسبب قلة العاملين الصحيين المتخصصين. ولذلك، هناك حاجة إلى الدعم المالي والتقني لتدريب العاملين في المجال الطبي في مختلف المجالات المتخصصة.

الموضوع هاء-51: الحق في التعليم - لمحة عامة

توسيع وتحسين الرعاية والتعليم الشاملين في مرحلة الطفولة المبكرة، ولا سيما للأطفال الأكثر ضعفاً وحرماناً

164- تعكف الدولة الطرف حالياً على توسيع وتحسين نطاق توفير التعليم المجاني في مرحلة الطفولة المبكرة. بيد أن هناك حاجة إلى دعم مالي وتقني لتوفير الرعاية والتعليم الشاملين في مرحلة الطفولة المبكرة. وتعترف الدولة الطرف بتدريب وتوظيف مدرسين متخصصين في هذا المجال.

سادساً - التقييم الذاتي المتعلق بحالة تنفيذ التوصيات

مقدمة

165- في إطار هذا الفرع، أجرت الدولة الطرف تقييماً ذاتياً لحالة تنفيذ كل توصية.

التقييم الذاتي لحالة التوصيات

166- خلال الفترة قيد الاستعراض، تلقت الدولة الطرف ما مجموعه 203 توصيات، منها 183 توصية حظيت بالتأييد. ومن بين هذه الأخيرة، نُفِّذت 105 توصيات تنفيذاً كاملاً، وهي تمثل 57 في المائة؛ وتم تنفيذ ما لا يقل عن 50 توصية تنفيذاً جزئياً، وهي تمثل 27 في المائة في حين أن 28 توصية ما زالت معلقة، وهي تمثل 15 في المائة.

167- ويعزى هذا الأداء بشأن التوصيات المنفذة تنفيذاً كاملاً إلى عدد من العوامل، من بينها ما يلي:

- (أ) التعاون مع منظمات المجتمع المدني؛
- (ب) الدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة والشركاء المتعاونين؛
- (ج) بيئة حوكمة مواتية.

168- ويعزى الأداء المتعلق بالتوصيات المنفذة تنفيذاً جزئياً إلى ما يلي:

- (أ) العمليات التي ينطوي عليها التنفيذ؛
- (ب) عدم كفاية القدرات المالية والتقنية؛
- (ج) القضايا الناشئة مثل كوفيد-19.

169- وفيما يخص التوصيات المعقدة، تتشاور الدولة الطرف مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.
